

Distr.: General  
29 January 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٠٩ من جدول الأعمال  
تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

## صندوق بناء السلام

## تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٢ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن صندوق بناء السلام.

وفي عام ٢٠١٤، حقق صندوق بناء السلام هدفه المقرر بتخصيصه مبلغاً قدره ٩٩,٤ مليون دولار لصالح ١٦ بلداً، مواصلاً بذلك اتجاهها تصاعدياً بدأ منذ سنوات. وأقر الفريق الاستشاري المعني بصندوق بناء السلام خطة عمل جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، تُدخل ابتكارات جديدة على آليات التمويل. واستؤنفت في جمهورية أفريقيا الوسطى برامج تركز على التقليل من مخاطر الانزلاق في دائرة العنف من جديد ونُفذت على نحو تجريبي برامج جديدة عابرة للحدود في منطقة الساحل، مع التوسع في الوقت نفسه في استخدام مرفق الاستجابة الفورية. وانطلقت المبادرة الثانية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وأعلنت أهلية مالي للاستفادة من برامج الصندوق، وأوفدت إلى مدغشقر بعثة لاستطلاع الأمور دعماً لجهود بناء السلام على الصعيد دون الإقليمي. وقد نشط الصندوق عموماً فيما يزيد على ٢٠ بلداً. وقدمت ٢١ دولة عضواً تبرعات بلغ إجماليها ٧٨,٢ مليون دولار.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ومع تبين نجاح صندوق بناء السلام كأداة لها قيمتها، فإن المستقبل يعد بفرصة سانحة لدراسة سبل توسع الصندوق في تقديم الدعم إلى عمليات الأمم المتحدة للسلام وذلك أثناء استعراض هيكل بناء السلام المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥ وفي إطار أعمال الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

## أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٣. وسيصدر مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ٢٠١٥ تقريراً مالياً يأتي مكملاً لهذا التقرير. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي التالي: [www.unpbf.org](http://www.unpbf.org)، والحصول على معلومات كاملة عن فرادى المشاريع من بوابة مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء (<http://mptf.undp.org>).

## ثانياً - الأداء العالمي والدروس المستفادة

٢ - كان عام ٢٠١٤ عاماً مهماً للتأمل والتخطيط للمستقبل فيما يتعلق بأعمال صندوق بناء السلام. وقد استُكمل الاستعراض العالمي المستقل الأول في أوائل العام وتمخض عن خطة العمل الثانية للصندوق التي تغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وواصل الصندوق عمله مدفوعاً بنهج تحقيق النتائج، فأقر مقترحات تزيد قيمتها على ١٠٠ مليون دولار، وخصص في عام ٢٠١٤ ما مجموعه ٩٩,٤ مليون دولار لصالح ١٦ بلداً (انظر الجدول ١). وأعلنت في بواكير العام أهلية مالي للاستفادة من برامج الصندوق، وتلقت الفلبين الدعم من خلال مرفق الاستجابة الفورية، وشرع في إجراء المناقشات مع مدغشقر. وتلقى الصندوق من المانحين تبرعات بلغت ٧٨,٢ مليون دولار، فيما يعتبر ثاني أفضل عام في حياة الصندوق منذ إعلان التعهدات الأولى في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وكانت أكبر البلدان المساهمة خلال السنوات الثلاث الماضية (٢٠١٢-٢٠١٤) هي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والسويد، وهولندا، والنرويج، وألمانيا، وفنلندا، واليابان، والداكر، وأستراليا، والاتحاد الروسي<sup>(١)</sup>.

٣ - وأعلنت خطة عمل الصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦<sup>(٢)</sup> في شهر حزيران/يونيه خلال الاجتماع السنوي للأطراف صاحبة المصلحة في صندوق بناء السلام الذي أعقب مباشرة الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام. وتعتمد الخطة على النتيجة التي خلص إليها الاستعراض العالمي<sup>(٣)</sup> ومفادها أن الصندوق قطع شوطاً طويلاً وأصبح أداة تمويل عالمية فريدة

(١) للاطلاع على معلومات كاملة عن المانحين، انظر: <http://mptf.undp.org/factsheet/fund/PB000>.

(٢) يمكن الاطلاع على الخطة في الموقع الشبكي التالي: [www.unpbf.org/key-documents/?did=324](http://www.unpbf.org/key-documents/?did=324).

(٣) يمكن الاطلاع على نتائج الاستعراض في الموقع الشبكي التالي: [www.unpbf.org/document-archives/?did=322](http://www.unpbf.org/document-archives/?did=322).

تمكن الأمم المتحدة من دعم العناصر الحاسمة لعمليات بناء السلام في العديد من البلدان. وتضمنت التوصيات الرئيسية ما يلي: زيادة استخدام مرفق الاستجابة الفورية لتنفيذ استجابة سريعة عميقة الأثر ذات مخاطر يمكن احتمالها؛ وتوفير قدر أكبر من الدعم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام للديناميات الإقليمية للتراع؛ وتوسيع نطاق الجهود التي تُبذل من خلال الصندوق من أجل دعم تصميم البرامج؛ وتحسين التعريف بعمل الصندوق فيما يتعلق بفوائد السلام؛ والتماس السبل للحفاظ على الملكية الوطنية للمشاريع مع خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بمرفق بناء السلام والإنعاش؛ ومواصلة تعزيز أعمال الرصد والتعلم من الدروس المستفادة والتقييم. وقد أدجت تلك الاستنتاجات في خطة العمل الجديدة التي وُضعت بالتشاور مع الفريق الاستشاري والدول الأعضاء، بما في ذلك المانحون الرئيسيون، ومنظومة الأمم المتحدة، وبتأييد من هذه الأطراف جميعاً.

٤ - وبدأ تنفيذ خطة العمل الجديدة على الفور. وُرفِع الحد الأقصى للمشاريع العاملة الممولة من مرفق الاستجابة الفورية إلى ١٥ مليون دولار لكل بلد. وقد سمح ذلك للصندوق بالتوسع في حافظة مشاريعه العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نحو ١٥ مليون دولار، دعماً لجهود السلطات الانتقالية في هذا البلد من أجل إعادة نشر قوات الشرطة إلى شوارع بانغي ومعاودة دفع المرتبات للموظفين الحكوميين الأساسيين. وعززت هذه التدابير ثقة الجمهور في العملية الانتقالية ووفرت دعماً بالغ الأهمية للسلطات الانتقالية خلال الأشهر الأولى من ولايتها. وفي سياقات كهذه تتولى فيها الحكومات الانتقالية السلطة وتسم الأوضاع بتقلبها بسبب عدم التوصل إلى اتفاقات سلام شاملة، يوفر مرفق الاستجابة الفورية السرعة اللازمة والقدرة المطلوبة على التكيف.

٥ - ولضمان مزيد من السيطرة الوطنية الفعالة على المشاريع وقدر أكبر من التوجيه الاستراتيجي لها، يعمل الصندوق مع بعثات الأمم المتحدة على استحداث آليات توجيهية جديدة أكثر سرعة ومرونة وذلك في مرفق الاستجابة الفورية ومرفق بناء السلام والإنعاش كليهما. ففي مالي، على سبيل المثال، تشرف على مشاريع مرفق الاستجابة الفورية لجنة تنفيذية من أربعة أشخاص تشترك فيها الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة علاوة على شريك من شركاء التنمية. ويسعى الصندوق أيضاً إلى تحسين كفاءة اللجان التوجيهية المشتركة التي توجّه التمويل المقدم من مرفق بناء السلام والإنعاش، بجعلها أصغر حجماً وذات توجه تجاري أكثر. فاللجنة التوجيهية المشتركة في غينيا - بيساو عاكفة على وضع خطة مدتها ثلاث سنوات لدعم أولويات بناء السلام التي اعتمدها الحكومة المنتخبة حديثاً ومساعدة البلد على الخروج من دائرة الانقلابات العسكرية المتكررة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيواصل الصندوق تجربة

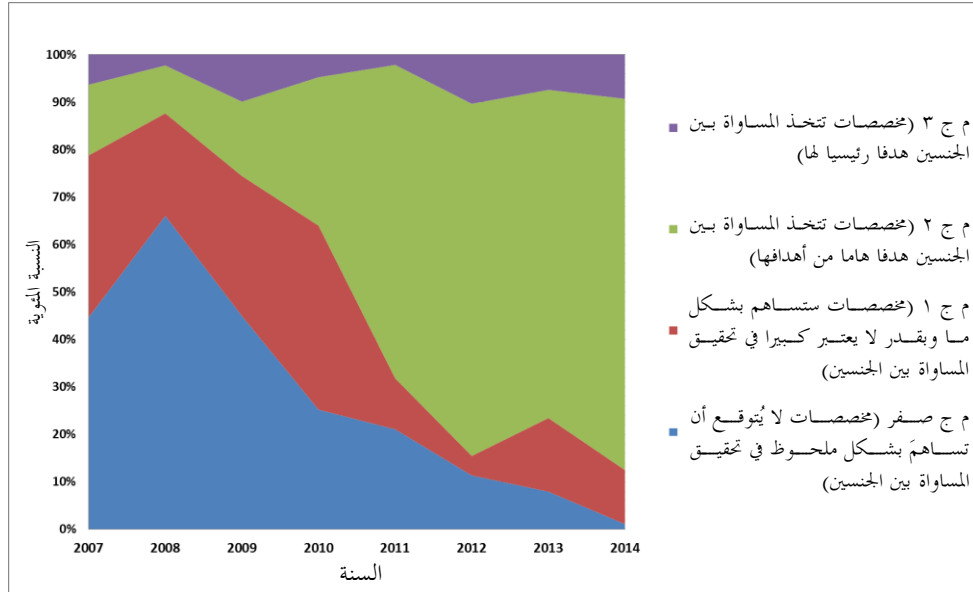
فُتحه البرنامجي باستخدامه الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار بدلا من وضع خطة مستقلة لأولويات بناء السلام.

٦ - كما أطلق الصندوق مبادرته الثانية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مسعى إلى تعميق الدعم لجهود تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وهما عنصران رئيسيان من عناصر خطة العمل الجديدة، وكان ذلك استنادا لنتائج استعراض مستقل أجري في أوائل عام ٢٠١٤ لمسائل المساواة بين الجنسين وبناء السلام. وشارك سبعة عشر بلدا في عملية تنافسية من مستويين أعلن عنها في شهر أيلول/سبتمبر. وأسفرت المبادرة عن اختيار تسعة مشاريع في ستة بلدان (بابوا غينيا الجديدة، والصومال، وغينيا، وقيرغيزستان، ومالي، ونيبال) بقيمة إجمالية قدرها ٧,٦ ملايين دولار. وتتيح المبادرة للصندوق تنفيذ أنشطة جديدة تركز على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي إصلاح القطاع الأمني، والحوكمة على الصعيد المحلي والإصلاح الزراعي، إضافة إلى مشاريع يراد بها منع وقوع العنف الجنساني ومواجهته. ويُذكر على سبيل المثال أن مشروعا يُنفذ في بابوا غينيا الجديدة يهدف إلى تغيير المعايير الاجتماعية المتعلقة بالعنف الجنساني من خلال علاج الصدمات النفسية وتوفير إمكانية الوصول إلى خدمات الدعم على مستوى المجتمع المحلي.

٧ - وبدعم من المبادرة، وجهت نسبة ٩,٣ في المائة من مخصصات الصندوق في عام ٢٠١٤ إلى مشاريع تجعل من تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا لها. ويقل هذا الرقم عن الهدف الذي أعلنه الأمين العام وقدره ١٥ في المائة، ولكن هذا القصور يخفي في طياته التقدم الكبير الذي أحرزه الصندوق في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني إذ إن نسبة ٨١,٠ في المائة من أرصده في عام ٢٠١٤ خُصصت لمشاريع تعزز المساواة بين الجنسين إلى حد كبير (انظر الشكل الأول).

## الشكل الأول

المؤشر الجنساني لمخصصات صندوق بناء السلام السنوية، ٢٠٠٧-٢٠١٤



٨ - وتوضح خطة العمل الجديدة مجالات أخرى تستوجب التصدي لها على سبيل الأولوية، من قبيل تجريب برامج عابرة للحدود في سياقات عدة، بما في ذلك عبر الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان، وبين الصومال وكينيا، وبين مالي والنيجر، وبين كوت ديفوار وليبيريا. وستساعد البرامج العابرة للحدود على معالجة ديناميات النزاع الإقليمية، بما في ذلك مسائل الهجرة واللاجئين والأمن، مع التمسك في الوقت نفسه بالالتزامات السياسية للحكومات الوطنية. وقد أوضحت التجربة في عام ٢٠١٤ أن إشراك شركاء متعددين عبر الحدود يعقد عملية تصميم المشاريع ويبطئ من وتيرتها. ويواصل مكتب دعم بناء السلام أيضا تكثيف جهوده الرامية إلى دعم منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في مجال تصميم البرامج. وقد أوفدت بعثة للدعم التقني، إما عن طريق المكتب مباشرة أو بالتعاون مع الشركاء، في كل من بابوا غينيا الجديدة وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وغينيا - بيساو وقيرغيزستان ومالي والنيجر. وأوفدت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي قامت بتسليط الضوء على أفضل السبل إلى تقديم الدعم لاستعادة سلطة الدولة من خلال تنسيق البرامج بما يتسق مع أولويات البعثة في مجال بناء السلام. وكذلك قاد المكتب بعثة مشتركة مع إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توجهت إلى مدغشقر في تأكيد للاهتمام

بوضع برنامج جديد في ذلك البلد سيركز على الأرحح على المصالحة الوطنية وتوسيع مظلة الأمن والحوكمة في الجنوب وإصلاح القطاع الأمني. وأخيراً، يهدف المكتب إلى توسيع نطاق تعاونه مع البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات التابع لإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة من خلال التمويل المشترك لنشر مستشاري السلام والتنمية.

٩ - وقد تأثر الكثير من مجالات عمل الصندوق بتفشي وباء الإيولا في ثلاثة من البلدان ذات الأولوية المشمولة بأنشطة الصندوق. وإلى جانب التسبب في خسائر بشرية فادحة، أحدثت الأزمة انتكاسة في برامج بناء السلام. وقد ناقش الفريق الاستشاري المعني بصندوق بناء السلام انتشار الإيولا في اجتماعه الذي عُقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ووافق على أن الصندوق ينبغي ألا يُستخدم كمصدر رئيسي لتمويل أنشطة التصدي للوباء التي خُصصت لها بمجهودات أوسع نطاقاً. بيد أن الصندوق سمح بإعادة برمجة التمويل الحالي لمساعدة الشركاء في سيراليون وغينيا على تعديل إجراءاتهم بشكل عاجل لدعم التصدي للوباء الإيولا.

١٠ - ولربما تكون مرحلة التعافي التالية لتفشي الإيولا هي الأكثر أهمية بالنسبة للصندوق. فقد دعت لجنة بناء السلام الأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠١٥ إلى دراسة أثر الإيولا على مكاسب بناء السلام. ويعتزم الصندوق استعراض برامجه في ضوء التقييم المذكور.

١١ - وفي عام ٢٠١٥، يُتوقع أن يواصل الصندوق تنفيذ خطة عمله. ودون المساس بأي فرص إضافية غير تلك المتنبأ بها، يُنتظر أن يقدم مرفق بناء السلام والإنعاش منحا جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو ومدغشقر والنيجر وأن يقدم مرفق الاستجابة الفورية حزم برامجه في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وميانمار.

## الجدول ١

مخصصات صندوق بناء السلام في البلدان المستفيدة في عام ٢٠١٤  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مخصصات عام ٢٠١٤				
المجموع	مرفق الإنعاش	مرفق الاستجابة الفورية	المبلغ التراكمي حتى الآن	تاريخ الموافقة على خطة الأولويات
بلدان لجنة بناء السلام				
١٢,٥٤	١١,٦٥	٠,٨٩	٦١,٧٤	شباط/فبراير ٢٠٠٨، وأيار/مايو ٢٠١١، وشباط/ فبراير ٢٠١٤
١٣,٤٥	—	١٣,٤٥	٤٧,٧٥	حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وشباط/ فبراير ٢٠١٠
١,٣٠	—	١,٣٠	٥٧,٢٩	نيسان/أبريل ٢٠٠٩، و <span style="text-decoration: underline;">كانون الأول/ديسمبر</span> ٢٠١١، ٢٠١٣ (تواريخ متعددة)
٢,٣٧	—	٢,٣٧	٢٨,٥٢	حزيران/يونيه ٢٠٠٨، و <span style="text-decoration: underline;">كانون الثاني</span> /يناير ٢٠١١
—	—	—	٥١,٨٧	شباط/فبراير ٢٠٠٨، وأيار/مايو ٢٠١١، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣
٢,٠٤	—	٢,٠٤	٥٢,١٦	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، و <span style="text-decoration: underline;">كانون الأول/ديسمبر</span> ٢٠١٠
٣١,٧٠	١١,٦٥	٢٠,٠٥	٢٩٩,٣٣	المجموع الفرعي لبلدان لجنة بناء السلام
بلدان ليست مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام				
٢,٠٠	—	٢,٠٠	٢,٠٠	البوسنة والهرسك
—	—	—	٤,٧٩	تشاد
٢,٠٠	—	٢,٠٠	٢,٠٠	كولومبيا
—	—	—	١١,٩٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأيار/مايو ٢٠١٣
١٤,١٥	١٢,٦٥	١,٥٠	٣٢,٧٣	تموز/يوليه ٢٠٠٨، و <span style="text-decoration: underline;">كانون الأول/ديسمبر</span> ٢٠١٤
٨,٠٠	—	٨,٠٠	٢٨,٠٠	تموز/يوليه ٢٠٠٩
١,٠٠	—	١,٠٠	١١,٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
—	—	—	٢٥,١٠	أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
—	—	—	٣,٠٠	لبنان
—	—	—	٢,٢٨	ليبيا

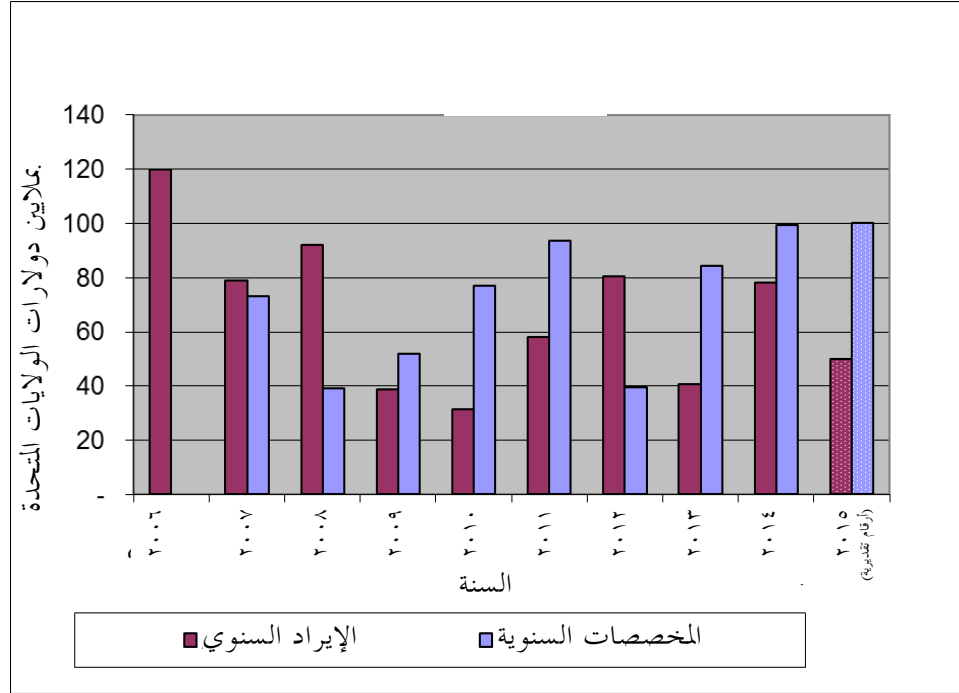


مخصصات عام ٢٠١٤				تاريخ الموافقة على خطة الأولويات	
المجموع	مرفق الإنعاش	مرفق الاستجابة مرفق بناء السلام والإنعاش	مرفق الاستجابة الفورية	المبلغ التراكمي حتى الآن	
—	—	—	—		مدغشقر
١٠,٩٣	—	١٠,٩٣	١٠,٩٣		مالي
—	—	—	٣,٦٣		ميانمار
١,٥٨	—	١,٥٨	٢٠,٤٨	تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأيار/مايو ٢٠١٢	نيبال
—	—	—	٣,٠٠		النيجر
٧,٤٩	٧,٣٠	٠,١٩	٧,٦٥	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	بابوا غينيا الجديدة
٣,٠٠	—	٣,٠٠	٣,٠٠		الفلبين
—	—	—	٤,٠٠		الصومال
—	—	—	١٦,٥٢		السودان
—	—	—	١٩,٠٧	شباط/فبراير ٢٠١٣	جنوب السودان
٠,٤٤	—	٠,٤٤	١٥,٤٦	آب/أغسطس ٢٠١٠	أوغندا
١٥,١١	١٣,١٠	٢,٠١	٢٠,٧٠	آذار/مارس ٢٠١٤	اليمن
٢,٠٠	—	٢,٠٠	٢,٢٩		التصميم والرصد والتقييم
٦٧,٧٠	٣٣,٠٥	٣٤,٦٥	٢٤٩,٥٣		المجموع الفرعي للبلدان غير المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام
٩٩,٢٥	٤٤,٧٠	٥٤,٦٩	٥٤٨,٨٩		المجموع

المصدر: مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.  
ملاحظة: المجاميع مستمدة من مبلغ المخصصات القطرية غير المقررة.

## الشكل الثاني

إيراد صندوق بناء السلام ومخصصاته القطرية، ٢٠٠٦-٢٠١٥



## ثالثاً - أعمال صندوق بناء السلام المتعلقة ببلدان بعينها

## ألف - البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام

بوروندي: الشريحة الثالثة من الدعم في إطار التحضير للانتخابات

١٢ - تعقد بوروندي في عام ٢٠١٥ انتخاباتٍ تجري في مناخ يحيم عليه التوتر وانعدام الثقة بين الأحزاب والجهات الفاعلة السياسية، وعلى خلفية تضائل في الحيز السياسي، بما في ذلك انتهاكات للحق في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير، ووقوع أعمال تخويف وعنف ذات دوافع سياسية. وفي نفس الوقت، شهد عام ٢٠١٤ تطورات إيجابية تمثلت في توافق الآراء على اعتماد مدونة لقواعد السلوك الانتخابي للأحزاب والجهات الفاعلة السياسية وإصدار قانون جديد للانتخابات.

١٣ - ولقد أنهى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأحال مسؤولياته إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء

التنمية. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أنشئت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي من أجل متابعة العملية الانتخابية المزمع إجراؤها في البلد وإعداد التقارير عنها في عام ٢٠١٥. وبالتشاور مع لجنة بناء السلام، وافق مكتب دعم بناء السلام في شباط/فبراير ٢٠١٤ على تخصيص دفعة ثالثة مبلغها ١١,٦٥ مليون دولار لدعم الأمم المتحدة في مواكبتها للعملية السياسية في الفترة السابقة للانتخابات. وتركز الشريحة الثالثة على الحوار السياسي والوئام الاجتماعي؛ ومشاركة الشباب في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية الاقتصادية؛ وحقوق الإنسان؛ وتسوية المنازعات على الأراضي. ومع ذلك كانت مرحلة تصميم المشاريع والموافقة عليها أبطأ مما كان متوقعا، ويعزى ذلك جزئيا إلى مرور بعثة الأمم المتحدة بمرحلة انتقالية. ويستفاد في الشريحة الثالثة من نتائج تقييم مستقل للدعم الذي قدمه الصندوق في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣. والتقييم، الذي استُكمل في آذار/مارس ٢٠١٤، خلص إلى أن الصندوق كان أداة قوية نفذت من خلالها الأمم المتحدة برامج مبتكرة لبناء السلام في وقت لم يكن فيه مثل هذا التمويل متوافرا.

١٤ - وختاما، وافق الصندوق في كانون الأول/ديسمبر على رصد مخصص عاجل قدره ٠,٩ مليون دولار لضمان عدم تعطل أعمال رصد حقوق الإنسان التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى: مواجهة الانتكاسة من خلال توفير الدعم للحوار والمصالحة ولتعزيز المؤسسات

١٥ - في عام ٢٠١٤، ظلت الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة مع استمرار حدوث اشتباكات، في بانغي وأنحاء أخرى، بين عناصر من ميليشيات أنتي بالাকা وعناصر من ائتلاف سيليك المنحل واستمرار الهجمات التي تستهدف المدنيين والأمم المتحدة. ولا يزال السكان المدنيون معرضين للخطر مما يوضح الحاجة الملحة إلى تعزيز المؤسسات، لا سيما في مجالي العدالة والأمن، وإلى بسط سلطة الدولة في ذلك البلد. وقد بُذلت جهود لتشجيع المصالحة والحوار شملت الإعلان في شهر حزيران/يونيه عن خطة العمل العاجلة للمصالحة الوطنية وإبرام اتفاق برازافيل لوقف الأعمال العدائية في شهر تموز/يوليه. وفي برازافيل، اتفقت الأطراف على تنظيم منتدى بانغي بهدف صوغ توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون، والمصالحة، والحوكمة السياسية والاقتصادية.

١٦ - وتلبية لهذه الاحتياجات، وفر الصندوق الدعم في عام ٢٠١٤ لثلاثة تدخلات استراتيجية نُفذت في البلد. ففي أيار/مايو، وفي إطار الجهود الرامية إلى الإبقاء على الخدمات

الحكومية الأساسية، قام الصندوق بتحويل مبلغ ٤,٥ ملايين دولار إلى مصرف جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال صندوق قطري، وذلك لدفع رواتب ٤١٧ ٣ من أفراد الشرطة والدرك من شهر أيار/مايو حتى شهر آب/أغسطس. وتم ذلك بالتوازي مع دفع البنك الدولي رواتب باقي أفراد الخدمة المدنية للفترة نفسها. وفي هذا المشروع، استخدم الصندوق طريقة جديدة على سبيل التجربة، إذ استعان بالأنظمة الحكومية مباشرة من خلال تحويل الأموال عن طريق الخزانة. وقد جرى التفاوض على هذا النهج مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين بعناية بالغة، واستُخدمت فيه نظم رصد موحدة وأُتُبعت عملية تحقق مشتركة اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وأسفر ذلك عن إعداد كشوف مرتبات لحوالي ٢٠ ٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية الذين جرى تدقيق سجلات خدمتهم.

١٧ - وفي حزيران/يونيه، أقر مكتب دعم بناء السلام تخصيص مبلغ ٢,٥ مليون دولار لدعم الانتقال الطوعي للمقاتلين السابقين في ائتلاف سيليكا من المخيمات التي يقيمون فيها في بانغي إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية أو تلك التي يختارونها، ولتوفير الدعم للمجتمعات المحلية المضيفة. وهذا المشروع العالي المخاطر يُنفذ بناء على طلب مباشر من ممثلي الخاص إدراكاً منه لضرورة مجابهة التهديد الذي يشكله تجمع مسلحين من الأعضاء السابقين في ائتلاف سيليكا في بانغي. وفي عام ٢٠١٤، نُقل طوعاً أكثر من ٨٧٦ من المقاتلين السابقين وأفراد أسرهم.

١٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر، خصص الصندوق مبلغ ٢,٧ مليون دولار من أجل جهود المصالحة وإحياء الحوار السياسي في البلد. وهذا المشروع، الذي يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويله، سيدعم تنظيم منتدى بانغي في أوائل عام ٢٠١٥ ويعزز قدرة وزارة شؤون المصالحة ويدعم تنسيق عمل الوسطاء وبناء قدراتهم.

١٩ - وسيكون هدف الصندوق في عام ٢٠١٥ تقديم دعم إضافي من خلال مرفق الاستجابة الفورية، يركز بوجه خاص على استعادة سلطة الدولة بالتعاون مع البنك الدولي وشعبة الشؤون المدنية في بعثة حفظ السلام.

غينيا: إعادة توجيه الدعم لكفالة التصدي لوباء الإيبولا على نحو مراعي لظروف النزاع

٢٠ - في عام ٢٠١٤، هدد تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا مكاسب بناء السلام التي حققتها غينيا. وأدت الأزمة إلى تجدد التوتر بين مختلف الانتماءات الإثنية والاجتماعية والسياسية في العاصمة وفي المناطق المعرضة لخطر نشوب النزاع، مما في ذلك منطقة غينية

فوريستير. وخشى المراقبون، إذا ما تُركت الحالة على ما هي عليه دون علاج، أن يفضي التوتر إلى تقويض الاستقرار، ولا سيما خلال دورة الانتخابات المقبلة.

٢١ - وتلبية لهذه الاحتياجات، وافق صندوق بناء السلام على إعادة برمجة بعض المشاريع لتعزيز مراعاة ظروف النزاع في جهود التصدي لوباء الإيبولا. وسمح التمويل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بإنشاء نظم مجتمعية للإنذار المبكر والتوعية ومنع نشوب النزاع في المناطق المتضررة من تفشي الوباء.

٢٢ - ورغم صعوبة السياق، أدت عملية إصلاح القطاع الأمني التي تمت بدعم من الصندوق إلى الموافقة في أوائل عام ٢٠١٤ على سياسة وطنية جديدة بشأن الأمن وعلى سياسات قطاعية أخرى ذات صلة، بما في ذلك الشرطة الأهلية وإدماج المنظور الجنساني في قطاعي الدفاع والأمن. وساهمت برامج الصندوق أيضا في التقليل من أحداث العنف المتصلة بالانتخابات من خلال إيجاد ٤٠٠٠ فرصة عمل جديدة ووضع برامج للتربية الوطنية تستهدف الشباب والنساء. وكذلك انطلق في عام ٢٠١٤ برنامج مشترك مع البنك الدولي بشأن العمل العام، استهدف ٣٤٠٠٠ من الشباب والشابات. وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، تواصلت أنشطة دعم لجنة التفكير في المصالحة من خلال فتح سبعة منافذ إقليمية في البلد.

غينيا - بيساو: دعم استعادة النظام الدستوري

٢٣ - تعمل غينيا - بيساو على استعادة النظام الدستوري منذ أن أطاح به انقلاب عسكري في عام ٢٠١٢. وقد عُقدت انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤ على التوالي، مما أدى إلى تشكيل حكومة شرعية شاملة للجميع. وشرعت القيادة الجديدة في اتخاذ خطوات إيجابية سريعة، بما في ذلك تنحية رئيس أركان القوات المسلحة سلميا وصياغة خطط للطوارئ وخطط احتياطية وخطط إنمائية أقرتها الجمعية الوطنية بالإجماع للمرة الأولى في تاريخ البلد.

٢٤ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، خصص صندوق بناء السلام مبلغ ٤,٨ ملايين دولار لدعم بيئة مواتية لإجراء الانتخابات ولسدّ ثغرات بالغة الأهمية. وشمل ذلك تحديدا مشاريع لدعم لجنة الانتخابات، وتعميم فوائد السلام من خلال توظيف الشباب والنساء، ودعم مشترك مع إدارة الشؤون السياسية للجنة التخطيط الرفيعة المستوى، وأمن الانتخابات، ودعم وسائط الإعلام أثناء الانتخابات وبعدها، ودعم مشاركة المرأة في الانتخابات، ودعم

وحدة الجريمة عبر الوطنية في بيساو في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا المنفذة من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٥ - وفي المرحلة المقبلة، سيساعد الصندوق مكتب رئيس الوزراء على استعراض الالتزامات التي تعهّدت بها الحكومة الانتقالية السابقة، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية. وسيتعاون الصندوق تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والمؤسسات المالية الدولية من أجل المساعدة في التخطيط لإجراء إصلاحات رئيسية قبل انعقاد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين يُعقد في آذار/مارس ٢٠١٥. ويهدف الصندوق أيضاً إلى التوصل بحلول موعد اجتماع المائدة المستديرة للعناصر الأساسية المكونة لخطة جديدة للأولويات تستند إلى أحدث تحليل للتزاع.

ليبريا: التحديات الناشئة في مواجهة تفشي وباء الإيبولا

٢٦ - بدأ تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية في ليبيريا بعد الموافقة في النصف الأول من عام ٢٠١٤ على خطة أولويات بناء السلام في ليبيريا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وأدى تفشي الإيبولا في النصف الثاني من العام إلى إبطاء وتيرة العمل لأسباب مفهومة. ومع ذلك استمر عدد من المبادرات المتعلقة بتوطيد السلام في إحراز تقدم. وواصلت مراكز العدالة والأمن الإقليمية في غبارنغا وهاربر وزويدرو تقديم خدماتها حتى في خضم الأزمة. وعلى سبيل المثال، ساهم استقدام مزيد من المحامين العموميين ووكلاء النيابة وموظفي حقوق الإنسان وتدريبهم ونشرهم إلى هاربر وزويدرو في انخفاض عدد المحتجزين رهن المحاكمة، مما ساند الجهود الحكومية للحد من اكتظاظ السجون خلال الفترة التي تفشى فيها وباء الإيبولا. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت نسبة ٣١ في المائة من مجموع السجناء في مرفق هاربر العقابي من المحتجزين رهن المحاكمة، بينما كان عدد هؤلاء أكبر بكثير في مناطق أخرى في البلد. وإضافة إلى ذلك، تمكنت لجنة المراجعة الدستورية، بدعم من الصندوق، من إكمال ٧٣ مشاوراً محلية بشأن الدستور، استفاد منها ٩٥٠ ١٠ ليبرياً منهم ٣٥ في المائة من النساء. وتسعى كذلك عن طريق الدعم المقدم من الصندوق، وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، توسيع نطاق الآليات البديلة لتسوية المنازعات على الأراضي من خلال توفير المساعدة للجنة الأراضي وخمسة مراكز لتنسيق المسائل المتعلقة بالأراضي. ووفقاً لما جاء في تقارير الرصد، يدرك ٩٥ في المائة من المسؤولين الحكوميين و ٧٠ في المائة من الجمهور في المقاطعات العشر التي تغطيها المراكز ما لهم من حقوق فيما يتعلق بالأراضي ويفضلون الاستعانة بالمراكز لتسوية المنازعات.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٥، سيجري الصندوق، بالتعاون مع لجنة بناء السلام والبلدان الأخرى المتضررة من تفشي الإيبولا، استعراضاً لسبل تقديم الصندوق الدعم لإنعاش المؤسسات.

سيراليون: توفير الدعم لتوطيد بناء السلام بعد إغلاق البعثات السياسية الخاصة

٢٨ - مع انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في منتصف عام ٢٠١٤، وافق مكتب دعم بناء السلام على مشروعين للمساعدة في إنجاح المرحلة الانتقالية. ويقدم المشروع الأول (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١,٥ مليون دولار) الدعم إلى الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر والتصدي، وتشجيع ثقافة الحوار، ولا سيما بين الشباب المعرضين للخطر. وستقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال اعتماد ثان قدره ٠,٥ مليون دولار، بتعزيز أنشطة رئيسية في مجال حقوق الإنسان بشراكة مع لجنة حقوق الإنسان في سيراليون. وسيدعم المشروع قدرة اللجنة على الرصد لكي تتصدى لحالات عدم امتثال الممارسات في قطاع الأعمال التجارية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعمل على حماية حقوق النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الوعي بها.

٢٩ - لكن الحكومة عمدت، هي وشركاءها، إلى تحويل الانتباه في النصف الثاني من العام إلى التصدي لأزمة وباء الإيبولا. واستجاب الصندوق بمرونة لطلبات إعادة برمجة بعض مخصصات التمويل، لا سيما في القطاع الأمني، لتوفير التدريب على وجه السرعة بشأن بروتوكولات الحجر الصحي ومسائل أخرى تتصل بالتصدي لوباء الإيبولا. وسيعاود الصندوق النظر في المستقبل في خطط تتعلق بتقديم منحة إضافية من خلال مرفق بناء السلام والإنعاش، وخاصة في ضوء الاحتياجات المؤسسية التي يُحتمل أن تنشأ فيما بعد تفشي الإيبولا.

باء - البلدان المستفيدة الأخرى

البوسنة والهرسك: تنشيط الحوار

٣٠ - في الربع الثاني من عام ٢٠١٤ وافق صندوق بناء السلام رسمياً على أول مشاريعه في البوسنة والهرسك. والمشروع مصمم ليكون منبراً رفيع المستوى للحوار السياسي تدعمه التعبئة الجماهيرية من خلال مرفق للمِنح الصغيرة، وهو يهدف إلى إحياء التسامح والتعاون بين الأعراق. ورغم أن البلد شهد في منتصف العام تقريباً فيضانات بلغت مستويات غير مسبوقة وتسببت في تأخير تنفيذ البرامج، فقد تمخضت الكارثة عن فرص غير متوقعة لبناء السلام، منها مثلاً المبادرة الشاملة لطوائف عدة التي تتلقى الدعم من الصندوق وتحمل اسم

”حكايات ما بعد المطر“. وتأخر التنفيذ أيضا بسبب أجواء الحذر المرتبطة بالانتخابات العامة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، إذ خيف أن يزداد تسييس الخطاب المناادي بالتسامح. وتقرر الآن أن يُعقد مؤتمر منبر الحوار الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وسيكون انعقاده مواكبا لإعلان المنح الأولى التي يقدمها مرفق المنح الصغيرة.

كولومبيا: تعزيز التعايش السلمي والمصالحة

٣١ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وافق صندوق بناء السلام على مشروع ”نسخير الاتصالات لأغراض السلام“، دعما لحملة ”تنفس نساء السلام“ [Respira Paz]. وقد خُطط لتوقيت الحملة بحيث تنطلق في خضمّ مفاوضات السلام الرامية إلى إنهاء النزاع المسلح الذي يعاني منه البلد منذ ٥٠ عاما، فساهمت في تعزيز الانطباع الإيجابي عن السلام والمصالحة. ومن أصل ٨٠٠ رجل وامرأة شملتهم دراسة استقصائية في ٨٠ محلية، أعرب ٥٩ في المائة عن موقف إيجابي حيال بناء ثقافة مستدامة للسلام والمصالحة، فيما يمثل زيادة قدرها ١٧ في المائة في نسبة المواقف الإيجابية قبل تنفيذ المشروع. وكملت الرسائل الإيجابية للمشروع حملة إضافية بقيادة أوساط الأعمال التجارية في البلد.

جزر القمر: بناء الهياكل الأساسية لإدارة النزاع وبناء السلام

٣٢ - لا يزال السلام الهش في جزر القمر يتعرض لتحديات ناجمة عن الضغوط الاقتصادية والقلق السياسية. ومن المتوقع أن يزداد التوتر مع إجراء الانتخابات المرتقبة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وحتى الآن، كانت الأمم المتحدة تلتزم في جهودها لبناء السلام وبناء القدرات البشرية والمؤسسية على إدارة حالات التوتر. وتلقى الإصلاح في القطاع الأمني مزيدا من الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، مما أدى إلى صياغة الوثيقة الاستراتيجية المتعلقة بالأمن والدفاع في جزر القمر وإلى عودة ١٥٠ من الجنود المسرحين إلى وحداتهم. واستنادا لما تحقق بهذا العمل، استؤنفت عمليات إعادة تأهيل الثكنات العسكرية في أونغوني (جزيرة أنجوان) وبناء مراكز شرطة في المواقع الحساسة في شينديني (جزيرة غراند كومور) وهواني (جزيرة موهيلي) وأنشطة تدريب قوات الأمن في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون وأصبحت الآن في المسار الصحيح رغم التأخير الذي اعتراها في بادئ الأمر. وإضافة إلى ذلك، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التدريب لعدد ٣٥٠ من القادة الشباب و ٣٠٠ من القيادات في مجالي الوساطة وإدارة النزاعات، ولإنشاء مكاتب لوسيطات السلام في جزيرتي أنجوان وموهيلي. وبدأ برنامج



الأمم المتحدة الإنمائي عمليةً تشاوريةً على نطاق البلد تناولت صياغة الخطة الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقةتين. بمنع نشوب النزاع.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: حفز الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار في الشرق

٣٣ - شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية قدرا من التقدم أُحرز في أعقاب هزيمة حركة ٢٣ آذار/مارس في أواخر عام ٢٠١٣ إذ تحررت بعض المناطق الشرقية للبلد من سيطرة الجماعات المسلحة، إلا أن الحالة السياسية والأمنية ظلتا متوترتين طوال عام ٢٠١٤. ومن المرجح أن تتسم الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦ بنشوء مزيد من التحديات السياسية والأمنية.

٣٤ - وبناءً على تحليل محدّث للنزاع، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤها بتنقيح الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار لكي تدعم على نحو أفضل برنامج الحكومة لإعادة إعمار مناطق النزاع المسلح في الشرق. وتشدّد الاستراتيجية المنقحة على أهمية الحوار السياسي، وتنص على اتباع نهج يشمل قطاعات عدة ويتناسب مع كل منطقة من المناطق ذات الأولوية في الجزء الشرقي من البلد بما يعالج مواطن الضعف الرئيسية في النهج السابقة.

٣٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وافق مكتب دعم بناء السلام على مشروعين في مقاطعة كيفو الجنوبية ومقاطعة أورينتال، بقيمة إجمالية قدرها ٨ ملايين دولار، من أجل البدء في تنفيذ الاستراتيجية المنقحة. ويهدف هذا الدعم إلى تحقيق نتائج مبكرة في هاتين المقاطعتين ريثما تنتهي الحكومة مع شركائها من وضع الخطط الخاصة بالمقاطعات وتحصل على التمويل اللازم لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل.

٣٦ - وفي الوقت ذاته، انتهي من إنشاء ثلاثة سجون في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تم بناؤها للمساعدة على استعادة سلطة الدولة، بتمويل من اعتماد سابق لم يُنفق بالكامل كان صندوق بناء السلام قد رصد له عام ٢٠٠٩. واستُخدمت المخصصات غير المستنفدة بالكامل أيضا لدعم الأعمال الجارية لتقييم الاحتياجات في الشرق، وهو التقييم الذي سيُسترشد به في وضع استراتيجيات لتحقيق الاستقرار في المقاطعات.

كوت ديفوار: الاستفادة من المكاسب الأولية من أجل الإعداد للانتخابات

٣٧ - على الرغم من انتعاش كوت ديفوار الاقتصادي عموما واستعادة سلطة الدولة فيها، لا تزال الحالة السياسية في هذا البلد متوترة مع اقتراب الانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وثمة حاجة إلى مواصلة الجهود لتوطيد المكاسب الحالية ودعم إيجاد بيئة مواتية لإجراء الانتخابات في أجواء سلمية.

٣٨ - وأجرت جهة خارجية تقييماً نُفذ كمرحلة أولى من خطة أولويات ثلاثية السنوات وانتهى منه في تموز/يوليه ٢٠١٤. وأشار التقييم إلى تحقق نتائج إيجابية عموماً في مجال بناء السلام وتضمن توصيات للمرحلة الثانية. وأبرز التقييم أن الصندوق يقوم بسد ثغرات بالغة الأهمية ويحفز المانحين الرئيسيين على تقديم تمويل إضافي. واستعادت سلطة الدولة في الغرب وفي أبيدجان، مما أتاح تحسين أمن السكان وتوفير وثائق هوية لعدد ٩٥٨ ٤٠١ مواطناً من البالغين والأطفال. وساهمت المرحلة الأولى مساهمة كبيرة في إيجاد حلول دائمة للعائدين إلى مواطنهم وفي تسهيل الحصول على الخدمات الأساسية، ووفرت جهود وساطة محسنة في المنازعات على الأراضي، مما وطد الثقة بين السكان والدوائر الحكومية. وبالنسبة إلى المصالحة، كان الدعم الذي يقدمه الصندوق بالغ الأهمية لتعريف السكان عن قرب بأعمال لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، بينما حدثت الأنشطة المدرة للدخل من اتساع نطاق النزاع. وعلاوة على ذلك، ساهمت خطة الأولويات في تعزيز الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة.

٣٩ - ومن أجل تعزيز المكاسب في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات وما بعدها، اعتمد صندوق بناء السلام مبلغ ١٢ مليون دولار للمرحلة الثانية من العمل التي تركز على مجالين رئيسيين من المجالات ذات الأولوية هما: تعزيز الثقة والتعايش السلمي والأمن خلال فترة الانتخابات، بما في ذلك تشجيع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية؛ وتعزيز جهود منع نشوب النزاعات وحلها سلمياً من خلال بناء قدرات مؤسسات الدولة.

غواتيمالا: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم العدالة الانتقالية

٤٠ - في عام ٢٠١٤، جرى تعيين المدعي العام والسلطات القضائية في المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف بغواتيمالا؛ وأشارت منظمات المجتمع المدني واللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا إلى أن العملية شابتها مخالفات. وفي ذلك السياق، واصل صندوق بناء السلام دعم سيادة القانون. ولتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، يدعم الصندوق إنشاء تطبيق تكنولوجي للمعلومات ووحدة لإحصاءات الجنايات والتحليل الاستراتيجي في وزارة الداخلية. ويمكن هذا التطبيق الشرطة من إجراء تحريات فورية عن الأفراد والمركبات باستخدام الحواسيب المحمولة والهواتف الجوالة من أجل الحصول على المعلومات بسرعة أكبر تيسيراً للتحقيقات. وتكمل الوحدة هذا العمل بوضع مؤشرات رسمية عن الأمن والجريمة والعنف والتعايش السلمي لكي يُسترشد بها في سياسات الأمن العام. وتشمل الوحدة مكوناً من المجتمع المدني فيما يعتبر ملمحاً فريداً في المنطقة، وذلك لزيادة

مشاركة المواطنين في الوقاية ورسم السياسات. كما ساعدت الأنشطة التي يدعمها الصندوق وزارة الداخلية على إدراج مسألة منع العنف ضد المرأة والشباب ضمن العناصر الجوهرية التي تقوم عليها السياسة الوطنية لمنع العنف. وزاد في المناطق الحضرية معدل توجيه الاتهام لمرتكبي الجرائم التي تهدد الحياة وتلك التي تستهدف المرأة، فارتفعت النسبة من ٥ في المائة و ٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٠ لتبلغ ٣٠ في المائة و ١٤ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٤.

قيرغيزستان: توطيد السلام ودعم تحسين العلاقات بين الأعراق

٤١ - تهيمن على المشهد السياسي في قيرغيزستان الآن الشواغل المتعلقة بالانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. وسيكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة إنجازاً هاماً على طريق تحوّل البلد إلى نظام الديمقراطية البرلمانية في أعقاب الثورة التي اندلعت في عام ٢٠١٠ وما تبعها من أعمال عنف إثني. وقد شدد رئيس قيرغيزستان، ألاماز بك أتامباييف، في الكلمة التي ألقاها في آب/أغسطس ٢٠١٤ احتفالاً بعيد الاستقلال، على أهمية الحفاظ على العلاقات الطيبة بين المجموعات الإثنية أثناء الحملة الانتخابية.

٤٢ - والمشاريع المدعومة بالمنحة التي قدمها الصندوق في عام ٢٠١٣ بمبلغ ١٥ مليون دولار مشاريع تهدف إلى المساعدة على تحسين العلاقات بين الأعراق. وثمة مشروع تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الاستجابة للشكاوى ولوقائع نزاع معينة، وذلك من خلال تيسير النقاش بين السلطات والأطراف المتضررة. ويوفر صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للزعماء الدينيين في مجال استخدام مجموعة من أدوات العمل المجتمعي للتصدي للنزاعات المحلية. ورغم أن هذا المشروع لم يبدأ إلا في عام ٢٠١٤، فهو ماضٍ في توسيع نطاق الحوار وبناء جسور الثقة داخل المجموعات الإثنية. وثمة مشاريع أخرى تركز على تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان ودور سلطات الحكم الذاتي المحلية في بناء السلام، والهوية المدنية، واحترام التنوع، والتعليم المتعدد اللغات.

٤٣ - وقد أدى التوتر والعنف على امتداد الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان إلى شواغل متزايدة. وتمشيا مع اهتمام خطة العمل الجديدة بالتصدي لديناميات النزاع الإقليمية، عقد فريقا الأمم المتحدة القطريان في البلدين حلقة عمل مشتركة في كانون الأول/ديسمبر، وسوف يقدمان في أوائل عام ٢٠١٥ طلباً للحصول على التمويل لمبادرة تجريبية تنفذ عبر الحدود.

### مالي: إعمال فوائد السلام في الشمال

٤٤ - اعترضت الانتكاسات تنفيذ اتفاق واغادوغو المبدئي، بما في ذلك تنفيذ أنشطة التجميع التي يدعمها صندوق بناء السلام وجهود استعادة سلطة الدولة، بعد اندلاع أعمال العنف فجأة في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤. ومن المأمول أن تؤدي جولة جديدة من محادثات السلام انطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى إبرام اتفاق شامل للسلام في عام ٢٠١٥.

٤٥ - وبعد إعلان الأمين العام في نيسان/أبريل أهلية مالي للاستفادة من برامج صندوق بناء السلام، وافق الصندوق على مجموعة من مشاريع مرفق الاستجابة الفورية بقيمة ٧ ملايين دولار لفائدة شمال البلد. وريثما يتم قبول اتفاق شامل للسلام، حوّل الصندوق تركيزه إلى إيصال فوائد السلام للمستفيدين بها بغية منع مزيد من التدهور في الأوضاع وتشجيع إيجاد بيئة تمكينية تتيح تنفيذ أي اتفاق للسلام يُبرم في المستقبل. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، ووفق على ثلاثة مشاريع جديدة من مشاريع مرفق الاستجابة الفورية لفائدة منطقتي غاو وتمبكتو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة الدولية للهجرة). وتهدف هذه المشاريع إلى توفير فوائد السلام للمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، بما في ذلك إيجاد حلول دائمة للعائدين، مع تعزيز الحوار داخل المجموعات الإثنية وفيما بينها وتشجيع بناء الثقة بين المجموعات الإثنية والسلطات المحلية. كما اعتمد مشروع بمبلغ مليون دولار يتناول العنف الجنساني المرتبط بالنزاع، في إطار مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين.

### ميانمار: التصدي للنزاع الإثني

٤٦ - اكتسبت الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء ميانمار وإقامة حوار سياسي بين الحكومة والجماعات الإثنية المسلحة زخماً في عام ٢٠١٤، رغم استمرار التحديات التي تواجهها. وفي تطور هام، شكّل منتدى يجمع الجماعات الإثنية المسلحة من أجل التفاوض مع الحكومة. غير أن التوتر والنزاع المسلح اللذين اندلعا في الآونة الأخيرة يدلان على استمرار وجود خلافات شديدة.

٤٧ - ودعماً للجهود الوطنية التي يراود بها معالجة التوتر الإثني في ولاية راخين وفي أماكن أخرى، وافق الصندوق على مشروع جديد في عام ٢٠١٤ اقترحه كل من مستشاري الخاص ومنسق الأمم المتحدة المقيم من أجل دعم مركز التنوع والتجانس الوطني المنشأ حديثاً. وسيكتف المركز بالبحوث الاجتماعية ويعزز آليات الإنذار المبكر. وفي إطار المشروع الجاري الذي تنفذه عدة وكالات لتعميم فوائد السلام في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد،

أوفدت بعثةً مشتركةً للتوعية بمصاحبة ممثلين لمركز ميانمار للسلام، وحصلت البعثة على تعهدات على مستوى الدولة والسلطات المحلية بتيسير تنفيذ المشروع في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وسوف يقوم الصندوق في المستقبل بدراسة التنمية المراعية لظروف النزاع في ولاية راخين بغية تشجيع التجانس الاجتماعي بين المجموعات الإثنية وتمويل المرحلة الثانية من أعمال اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالجنود الأطفال.

نيبال: استمرار تقديم الدعم لمساندة العملية الانتقالية السياسية

٤٨ - في عام ٢٠١٤ خطّت العملية الانتقالية في نيبال خطى بطيئة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، انتُخبت الجمعية التأسيسية الثانية واستأنفت في الفترة المشمولة بالتقرير عملية صياغة الدستور إلا أنها لم تتمكن من إنهاء مهمتها في الموعد المقرر أي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، ظلت التوترات المحلية بشأن الموارد والهوية والعدالة الانتقالية قائمةً أو نشأت أشكال جديدة منها خارج كاتماندو. وكل هذه المسائل من صميم ما يُعنى به الصندوق في استثماراته. فعلى وجه التحديد، ركز الصندوق أعماله في عام ٢٠١٤ على مسائل تثير جدلاً سياسياً منها مثلاً العدالة الانتقالية، وتحديد السكان المتضررين من النزاعات وإنعاش أوضاعهم، والإصلاح الزراعي. وفي إطار مشروع بمبلغ ١,٢ مليون دولار يُنفذ مع المنظمة الدولية للهجرة وموئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شُرع في إقامة حوار يجمع بين الأحزاب السياسية لتيسير التوصل لتوافق في الآراء بشأن مسائل رئيسية من مسائل الإصلاح الزراعي لها أهميتها بالنسبة إلى عملية صياغة الدستور أيضاً. ونسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) جهودهما من خلال اعتماد بمبلغ ٢,٤ مليون دولار ساهم في الاعتراف بالاغتصاب والعنف الجنسي بوصفهما "انتهاك جسيم لحقوق الإنسان" في قانون عام ٢٠١٤ المتعلق باللجنة المعنية بالتحقيق في حالات الاختفاء وبناء الثقة والمصالحة، وإن كانت هناك شواغل أخرى بشأن القانون.

النيجر: برجة خطة أولويات لبناء السلام

٤٩ - في عام ٢٠١٤ عانى النيجر من تداعيات تردي الأوضاع في شمال مالي وتفاقم الإرهاب في نيجيريا. وقد أثقلت هذه الأحداث كاهل هذا البلد ذي الموارد المحدودة أصلاً.

٥٠ - ويدعم صندوق بناء السلام حالياً أنشطة تتم في منطقة الحدود مع مالي في ظل تعاون وثيق مع الهيئة العليا لتوطيد السلام، وذلك من خلال مشروع "الشباب والسلام

والتنمية“. وقد استفاد أكثر من ١ ٥٠٠ من الشباب بفرص توليد الدخل، ومنهم ٣٠٥ نساء. وتلقى أصحاب المصلحة في المشاريع، مع ٧٢٦ زعيماً تقليدياً ودينياً، تدريباً على حل النزاعات بالوسائل السلمية.

٥١ - وبعد إعلان الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أهلية النيجر للاستفادة من برامج صندوق بناء السلام، قدم الصندوق الدعم من أجل إرساء خطة أولويات لبناء السلام تشمل إجراء تحليل للنزاع وإنشاء لجنة توجيهية وطنية وتوضع في صيغتها النهائية في عام ٢٠١٥.

بابوا غينيا الجديدة: دعم تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام

٥٢ - شهد عام ٢٠١٤ عدة تطورات هامة في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في بابوا غينيا الجديدة، مع شروع المنطقة في التحضير لاستفتاء بشأن مركزها السياسي يُزمع عقده في السنوات الخمس المقبلة. ففي كانون الثاني/يناير، زار رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة منطقة بوغانفيل للاعتذار رسمياً عن الحرب الأهلية والاشتراك في مراسم للمصالحة، ومن المقرر أن يجري زيارة أخرى للمتابعة في وقت لاحق من هذا العام. ومن المتوخى أن توفر الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في أيار/مايو ٢٠١٥ مؤشراً للديناميات السياسية في المنطقة.

٥٣ - واستُكمل في أوائل عام ٢٠١٤ تحليل متعلق بالسلام والتنمية في بوغانفيل اشترك في تمويله التحالف الدولي لبناء السلام [Interpeace] وصندوق بناء السلام. ويبرز التحليل عدداً من الأولويات التي استرشد بها الصندوق في استثماره في البرامج، منها إيجاد بيئة مواتية لإجراء الانتخابات.

٥٤ - وبعد انتهاء التحليل، أقر مكتب دعم بناء السلام في تشرين الأول/أكتوبر خطةً لأولويات بناء السلام بمبلغ ٧,٣ ملايين دولار. وتركز الخطة على تعزيز الصلات بين الحكومات الوطنية والإقليمية؛ وتمكين سكان بوغانفيل بحيث يتسنى لهم المفاضلة بشكل مستنير بين الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالاستفتاء وتزداد ثقتهم في عملية السلام؛ وتعزيز التجانس الاجتماعي والأمن في بوغانفيل من خلال معالجة الصدمات النفسية والمصالحة. ومن المقرر أن يتم في عام ٢٠١٥ وضع المشاريع التي تدعم تحقيق هذه النواتج وأن توفد بعثة استطلاعية بقيادة الأمم المتحدة دعماً لإجراء الاستفتاء في منطقة بوغانفيل.

الفلبين: دعم تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو

٥٥ - وافق صندوق بناء السلام على مشروع بمبلغ ٣ ملايين دولار تنفذه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكان توقيع الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو في آذار/مارس ٢٠١٤ الحافز لتقديم الصندوق دعمه. ومن المتوقع أن يقر البرلمان في أوائل عام ٢٠١٥ مشروع القانون الأساسي المتعلق بإعلان بانغسامورو كيانا متمتعا بالحكم الذاتي، وأن يُعقد استفتاء لإقرار مشروع القانون في وقت لاحق من العام نفسه.

٥٦ - وهناك الكثير مما يتعين عمله لكفالة عدم انهيار اتفاق السلام وإقرار القانون الأساسي، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب أي أنشطة تخريبية في منطقة مينداناو الأوسع نطاقا. ويهدف المشروع المنفذ بدعم من الصندوق إلى توطيد وتوسيع القبول باتفاق السلام وذلك باتباع نهج ذي شقين هما: (أ) العمل السياسي التشاركي على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات؛ (ب) إعمال فوائد السلام في المناطق المعرضة للخطر لضمان تأييد المجتمعات المحلية للسلام والحد من مخاطر وقوع أنشطة تخريبية.

الصومال: توفير الصندوق الدعم لتحقيق الاستقرار في المناطق الحرة حديثا

٥٧ - في إطار مساعي توفير الدعم للبرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحرة حديثا في جنوب وسط الصومال، أقر صندوق بناء السلام في أيلول/سبتمبر مبلغ ٣,٤ ملايين دولار لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة مباشرة. وعلى غرار المتبع في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيستخدم صندوق بناء السلام صندوقا للتمويل على المستوى القطري من الصناديق التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وذلك لتحويل الأموال إلى الخزانة مباشرة. وتوفر طريقة التنفيذ هذه فرصة لدعم ميثاق الاتفاق الجديد من أجل الصومال من خلال الاستعانة بنظم الحوكمة للمساعدة وتوفير الموارد المتفق عليها بين الحكومة وشركاء التنمية، بما في ذلك البنك الدولي.

٥٨ - ويعتبر هذا المشروع جزءا من البرنامج الأوسع نطاقا الذي اعتمدته الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار في الصومال. وسيدعم الصندوق جهود المصالحة وبناء القدرات بين أصحاب المصلحة المحليين من أجل إنشاء إدارات مؤقتة للحوكمة المحلية وتوطيد السلام في ٢٥ منطقة من المناطق الإدارية المحرة حديثا.

جنوب السودان: الانزلاق إلى دائرة العنف من جديد

٥٩ - انزلق جنوب السودان إلى دائرة النزاع وتأزم المشهد السياسي في نهاية عام ٢٠١٣، مما أدى إلى استنفار الجماعات والمليشيات المسلحة في تكتلات تتبع الانقسامات القبلية. وفي مواجهة هذا الوضع، حولت الأمم المتحدة تركيزها بعيداً عن المساعدة الإنمائية ووجهته إلى حماية المدنيين، والرصد والتحقيق في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية. وتركز دعم صندوق بناء السلام إلى حد كبير في ولاية جونقلي التي تسبب انعدام الأمن في تعذر الوصول إليها. وفي ظل هذه الظروف ومع الافتقار إلى اتفاق شامل للسلام يمكن أن يوفر الأساس اللازم لتجدد جهود بناء السلام، جرى تجميد جزء كبير من حافظة الصندوق. وسينظر الصندوق في إغلاق مشاريعه في أوائل عام ٢٠١٥، ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية جديدة.

اليمن: دعم حوار شامل للجميع وصياغة الدستور خلال المرحلة الانتقالية

٦٠ - كان أهم أحداث عام ٢٠١٤ هو حدوث مواجهات عسكرية بين حركة الحوثيين وحكومة اليمن. وقد هدأت حدة هذه المواجهات مع توسط الأمم المتحدة لإبرام اتفاق السلم والشراكة الوطنية في أيلول/سبتمبر. ورغم التوتر، شهد اليمن تطورات إيجابية في عام ٢٠١٤ شملت احتتام مؤتمر الحوار الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ واستهلال عملية صياغة الدستور. واستجابة لذلك، وافق الصندوق على مشروع لإنشاء أمانة لجنة صياغة الدستور وتقديم الدعم لاجتماعات اللجنة. وعملت أمانة اللجنة عن كثب مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تنفيذ حملة إعلامية عن نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

٦١ - وأقر مكتب دعم بناء السلام في آذار/مارس خطة لأولويات بناء السلام بمبلغ ١٣,١ مليون دولار من أجل دعم التجانس الاجتماعي في المناطق محل الاهتمام؛ وتعزيز الأطر المؤسسية بهدف معالجة المظالم التي طال أمدها وضمان احترام حقوق الإنسان؛ وتمكين النساء والرجال لكي يشاركون في العملية الانتقالية. وستوفر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم، مثلاً، للمشاريع الصغيرة التي يديرها الشباب والنساء والفئات الضعيفة وتلك المعرضة للخطر. وثمة مشروع أخير اعتمد في نهاية العام سيقدم العون لتنفيذ الاتفاق المبرم بين الحكومة وحركة الحوثيين ورصده. وسيقوم مكتب دعم بناء السلام برصد حالة البلد عن كثب في عام ٢٠١٥، لكي يتأكد من أن البيئة السائدة لا تزال تتيح تنفيذ المشاريع التي يدعمها الصندوق.





٦٣ - وعلى غرار ما تبين في عام ٢٠١٣، تسير نسبة ٧٩ في المائة من المشاريع المشمولة بحافظة الصندوق في المسار السليم نحو إنجاز النواتج المتوقعة. وبالنظر إلى الآثار الكارثية التي نجمت عن أزمة وباء الإيبولا التي ابتليت بها ثلاثة من البلدان الرئيسية المستفيدة باستثمارات الصندوق، وهي سيراليون وغينيا وليبيريا، تُعتبر هذه النسبة إنجازاً يثير الإعجاب. وإنجاح الصندوق في البقاء في "المسار السليم" يُعزى جزئياً إلى تكثيف موظفي مكتب دعم بناء السلام جهودهم لرصد ودعم مشاريع كانت قد حادت عن "المسار السليم" وإلى توثيق التعاون أثناء مرحلة تصميم المشاريع والبدء في تنفيذها.

٦٤ - وعلى النقيض من ذلك، ندرت دلائل تحقق نواتج بناء السلام مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة. وتتعدد الأسباب المؤدية لهذه النتائج. وأول هذه الأسباب أن نواتج بناء السلام لا تظهر في العادة إلا في مراحل لاحقة من دورة حياة المشروع. وبالنظر إلى أن عدداً كبيراً من المشاريع المشمولة بحافظة الصندوق بدأ تنفيذه منذ فترة قصيرة، لم يتمخض أي منها بعد عن نتائج في مجال بناء السلام وإن كانت تسير في المسار السليم بالنسبة لتحقيق نواتجها. ويُذكر مثلاً على ذلك أن مجال النواتج ٢-٣ (منع نشوب النزاع/إدارة النزاع) يشمل أربعة مشاريع منها ثلاثة لا تزال في عامها الأول؛ وأن ثلاثة مشاريع من الأربعة المذكورين تنفذ إما في بلدان تفشى فيها وباء الإيبولا أو انزلقت إلى دائرة العنف من جديد. وعانى الصندوق أيضاً من تأثير نواتج المشاريع سلباً بالأزمات القائمة، سواء أكانت الأزمة تتمثل في حالة الطوارئ المرتبطة بتفشي الإيبولا في ليبيريا أو الانزلاق إلى دائرة العنف مرة أخرى في بلدان مثل جنوب السودان واليمن. وأدى ذلك في عام ٢٠١٤ إلى تعثر مشاريع كانت في العام السابق تسير في المسار السليم وكان من المتوقع أن تتمخض عن أدلة تشير إلى تحقق نواتجها.

٦٥ - وإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه التي أدت إلى ضعف الأداء في عام ٢٠١٤، فإن مقارنة الأداء من سنة لأخرى في جميع المجالات المواضيعية التي يعمل بها الصندوق تبين أن المشاريع التي يراد بها إعمال فوائد السلام تحدد صعوبة في تحقيق نتائج في مجال بناء السلام. وفي تلك المجالات المواضيعية، تساهم المشاريع في العادة في بناء السلام بصورة غير مباشرة، من خلال أنشطة ترتبط بالتنمية التقليدية من قبيل دعم سبل كسب الرزق والتعليم وتحسين الهياكل الأساسية. وكثيراً ما تظل نتائج بناء السلام غير واضحة حتى عندما تسير المشاريع في المسار السليم نحو إنجاز النواتج. ولمواجهة هذه التحديات، وكما جاء في خطة العمل، سيقوم الصندوق بإجراء استعراض مواضيعي عن العمالة وبناء السلام في عام ٢٠١٥، بغية

تحسين التوجيه فيما يتعلق بكيفية تحقيق ما يُسمى بفوائد السلام نتائجها المرجوة بحيث تبعث في نفوس السكان المتضررين من الأزمات الأمل في مستقبل أفضل.

٦٦ - والدعم الذي يقدمه الصندوق يراد به، على النحو المبين في اختصاصاته، حشد الدعم المالي من مصادر أخرى أو كسر جمود العمليات السياسية ذات الأهمية الحاسمة. وفي عام ٢٠١٤، كانت نسبة ٦٤ في المائة من مشاريع الصندوق مشاريع حفازة في واحد على الأقل من هذين الاتجاهين، بينما اتسم نحو ١٧ في المائة من المشاريع بفعاليتها في الاتجاهين على السواء. ففي اليمن، على سبيل المثال، يُنفذ مشروع مشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسيف، ساعد على عقد مؤتمر للحوار الوطني شامل للجميع. وقد وفر هذا الاستثمار موارد لبدء العمل كانت الحاجة إليها ماسة خلال فترة وضع طرائق المؤتمر وأهدافه، إذ اشترط أن تبلغ نسبة النساء المشاركات في المؤتمر ٣٠ في المائة. وقد حفز استثمار الصندوق في المؤتمر عملية صياغة الدستور بعد ذلك، ويضاف إلى ذلك أيضاً أنه ساعد على حشد مبلغ إضافي من مانحين آخرين بلغ ١٦ مليون دولار.

٦٧ - وامتثالاً للالتزامات الواردة في خطة العمل الجديدة، أرسى الصندوق مؤشراً للمخاطر وصنّف مشاريع حافظته في عام ٢٠١٤ حسب درجة المخاطر ارتفاعاً وانخفاضاً. وبالنسبة للصندوق، لا تقتصر المخاطر على السياقات القطرية التي تتسم بانعدام الأمن أو عدم التوصل إلى اتفاق، بل إنها تمتد أيضاً إلى مجال تركيز المشروع و/أو النهج الذي يتبعه في ذلك السياق. وفي عام ٢٠١٤، صنّف ما يقرب من ٧٢ في المائة من المشاريع المشمولة بحافظة الصندوق إما كمشاريع متوسطة المخاطر أو مشاريع عالية المخاطر، وصنّف نحو ٢٠ في المائة في فئة المخاطر الأعلى. ومن ضمن المشاريع المدرجة في الفئة ذات المخاطر الأعلى على الإطلاق مبادرات مبتكرة تُنفذ في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ومالي وفق ما أُشير إليه أعلاه. ويجدر التنويه بأن نسبة ٩٤ في المائة من المشاريع العالية المخاطر كانت مشاريع في مجالي أولويات الصندوق ١ و ٢، وهما المجالان اللذان يفرزان أكبر قدر من الدلائل على تحقق نتائج بناء السلام، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من التوجيه فيما يتعلق بإعمال فوائد السلام.

## الجدول ٢

تحليل اتجاهات الأداء العالمي لصندوق بناء السلام، ٢٠١١-٢٠١٤

تقييم المجال ذي الأولوية			مجلات صندوق بناء السلام ذات الأولوية
في المسار السليم نحو إنجاز في المسار السليم مع توافر أدلة إضافية	نواتج المشروع المنفق عليها (نسبة مئوية)	مجموع عدد المشاريع	
نتائج المجال ذي الأولوية ١			
١٦,٧	٨٥,٧	٧	١-١ إصلاح قطاع الأمن
١١,١	٨١,٨	١١	٢-١ سيادة القانون
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١	٣-١ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
٢٠,٠	٨٣,٣	٦	٤-١ الحوار السياسي
١٨,٧	٨٤,١	٢٥	مجموع عام ٢٠١٤
٣٨,١	٨٥,٧	٢١	مجموع عام ٢٠١٣
٥٠,٠	٩٦,٤	٢٨	مجموع عام ٢٠١٢
٣١,٣	٧٠,٨	٤٨	خط الأساس في عام ٢٠١١
نتائج المجال ذي الأولوية ٢			
٣١,٢	٧٣,١	٢٦	١-٢ المصالحة
٥٠,٠	٨٨,٩	٩	٢-٢ الحوكمة الديمقراطية
—	٧٥,٠	٤	٣-٢ منع نشوب النزاع/إدارة النزاع
٣٨,٧	٧٧,٥	٣٩	مجموع عام ٢٠١٤
٣٢,١	٨٢,١	٢٨	مجموع عام ٢٠١٣
٦٠,٠	٩٢,٠	٢٥	مجموع عام ٢٠١٢
٤٤,٤	٨٤,٤	٤٥	خط الأساس في عام ٢٠١١
نتائج المجال ذي الأولوية ٣			
—	٦٦,٧	٦	١-٣ العمالة
—	٦٠,٠	٥	٢-٣ تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية
—	٦٤,٧	١١	مجموع عام ٢٠١٤
٤٠,٠	٧٠,٠	١٠	مجموع عام ٢٠١٣
١٦,٧	٩١,٧	١٢	مجموع عام ٢٠١٢
٢٦,٩	٨٤,٦	٢٦	خط الأساس في عام ٢٠١١

المصدر: تستند الدرجات إلى تقييمات المشاريع والتقارير المرحلية والتقييمات القطرية المستقلة التي تعد بمعرفة مكتب دعم بناء السلام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ألف - الفريق الاستشاري

٦٩ - ولقد التقيتُ في تشرين الأول/أكتوبر بالفريق الاستشاري في آخر اجتماعاته ووافاني الفريق بتقريره النهائي الذي يلخص المستجدات أثناء فترة ولايته الممتدة لثلاث سنوات. وعرض رئيسُ الفريق الاستشاري التقرير، فأبرز أن صندوق بناء السلام أثبت تفردَه كأداة لها سجل حافل في القدرة على تقديم الدعم بشكل مرِن وفي التوقيت المناسب لمعالجة أهم قضايا بناء السلام في سياقات لا تتوافر فيها سبل تمويل أخرى. وأضاف الرئيس أن الفريق الاستشاري شهد خلال فترة ولايته عدداً من التحسينات أُدخلت على الصندوق، منها تحسين قدرة الصندوق في مجالي الرصد والتقييم وشراكاته مع منظمات أخرى ومراعاته للاعتبارات الجنسانية. وارتأى الفريق أن الصندوق سيحتاج في المستقبل إلى مواصلة الضغط من أجل مزيد من السيطرة للأمم المتحدة على الصعيد القطري، حيث إن الحصول على

أفضل النتائج من توظيف استثمارات الصندوق يتطلب توافر القدرات المناسبة وقيادة الأمم المتحدة للعمل على نحو يراعي ظروف النزاع. ولا بد أن يواصل الصندوق التماس سبل مبتكرة لتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياق التدخلات التي ينفذها، ولتوسيع المشاركة من جانب الشركاء الوطنيين. وأهاب الفريق بالمانحين في تقريره أن يزيدوا من تبرعاتهم لكي يتسنى للصندوق الوصول إلى رصيده المستهدف البالغ ١٠٠ مليون دولار<sup>(٤)</sup>.

## باء - الميزانية والموظفون

٧٠ - ميزانية مكتب دعم بناء السلام المخصصة لإدارة صندوق بناء السلام تُستمد من ٣ في المائة من تبرعات المانحين. وبلغت خطة التكاليف لعام ٢٠١٤ ما قدره ٣٨٤ ٥٢٥ ٢ دولارا خصص أغلبه للتكاليف المباشرة للموظفين (٦٤ في المائة) التي تغطي ١٢ وظيفة من الوظائف الدائمة والمؤقتة، وللإيجار (١٠ في المائة)، وسفر الموظفين والفريق الاستشاري (١٠ في المائة). لكن التبرعات بلغت في عام ٢٠١٣ ما قدره ٤٠,٨ مليون دولار، فلم تعد رسوم الإدارة ونسبتها ٣ في المائة ما مبلغه ١,٢ مليون دولار. وقد تمكن مكتب دعم بناء السلام من تعويض جزء من الفرق من خلال الوفورات المحققة في السنوات السابقة. واستفاد المكتب أيضا من الموظفين المعارين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لمدة نصف عام) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن مساعد لشؤون البرامج تمول أستراليا وظيفته؛ أي أن ١٠ وظائف فقط من أصل ١٢ وظيفة كانت تمول من النفقات العامة للصندوق. وفي كل الرحلات الجوية تقريبا، سافر الموظفون طواعية في الدرجة الاقتصادية. ومن المتوقع أن تناهز النفقات النهائية لعام ٢٠١٤ ما مجموعه ٢,٠ مليون دولار.

٧١ - ويتوقع في المستقبل أن تنخفض خطة تكاليف الصندوق إلى ٢ ٤٦٨ ٠٨٤ دولار، في تراجع يرتبط ارتباطا مباشرا بمستويات الإيرادات المتوقعة. ويهدف الصندوق إلى كفالة مراقبة الجودة رغم ضيق موارده، وذلك من خلال مشروعه لدعم المساعدة التقنية القطرية (انظر الفقرة السابقة)، وعن طريق الاستفادة من الشراكات مع جهات مثل المركز الأفريقي للتسوية البناءة للتراعات والتحالف الدولي لبناء السلام [Interpeace] ومؤسسة أواصر السلام [PeaceNexus]، وطلب إعارة الموظفين من منظمات الأمم المتحدة، والتماس مصادر الدعم المالي لتمويل وظائف مساعدتي شؤون البرامج.

(٤) الصيغة الكاملة للتقرير متاحة في الموقع الشبكي التالي: [http://www.unpbf.org/wp-content/uploads/AG\\_report\\_to\\_the\\_SGfinal-07-10-14.pdf](http://www.unpbf.org/wp-content/uploads/AG_report_to_the_SGfinal-07-10-14.pdf)

## جيم - حلقة العمل العالمية لصندوق بناء السلام

٧٢ - اشترك مكتبُ دعم بناء السلام والمركز الأفريقي للتسوية البنّاءة للزاعات، في آب/أغسطس ٢٠١٤، في استضافة ثاني حلقة عمل عالمية ينظمها، وكان ذلك بتمويل سخي من حكومة فنلندا التي قدمت الدعم المالي مرة أخرى. وحلقة العمل المعقودة عام ٢٠١٤ جمعت ٢٦ زميلا، منهم المشاركون من وكالات الأمم المتحدة وأمانات الصناديق والحكومات والمجتمع المدني، أتوا من ١٢ بلدا إلى ديربان، جنوب أفريقيا، لتمضية أربعة أيام في إجراء المناقشات والتدريب على تصميم برامج بناء السلام.

## دال - الرصد والتقييم المعززان

٧٣ - أفضى بدء خطة عمل الصندوق الجديدة إلى إجراء تنقيح لخطته المتعلقة بإدارة الأداء، وهو التنقيح الذي يهدف إلى قياس كفاءة الصندوق وفعاليته من الناحية الإدارية ونتائجه الشاملة. وتهدف وحدة الرصد والتقييم إلى وضع الصيغة النهائية لخطة إدارة الأداء بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، من خلال عملية تشاورية يراودها ضمان التعاون وتحقيق الجدوى على نطاق المنظومة بأكملها. وسيشمل كل مشروع يقره الصندوق مؤشرات شاملة لتحسين القدرة على تقييم نتائج الحافظة ككل.

٧٤ - وتتوخى خطة العمل الجديدة أيضا إعادة هيكلة النهج الذي يتبعه الصندوق في مجال تصميم برامج بناء السلام ورصدها وتقييمها. واعتبارا من عام ٢٠١٥، ستشجع استراتيجية التقييم التي يعتمد عليها الصندوق إتاحة فرص أكثر تواترا للتحليل والتعديل للتكيف بشكل أفضل مع سياقات بناء السلام الديناميكية. وستشجع وحدة الرصد والتقييم قدرات الشركاء على تقييم أنشطة بناء السلام، وهو ما سيسهله انضمامها في عام ٢٠١٤ لعضوية فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وسيجري توسيع الوحدة بإضافة ثلاث وظائف جديدة في عام ٢٠١٥ من أجل تحسين قدرتها على تقديم الدعم المتواصل للشركاء القطريين.

٧٥ - وقد توسعت وحدة الرصد والتقييم في الدعم الذي بدأ تقديمه في عام ٢٠١٣، فواصلت توفير التوجيه خلال مرحلة وضع البرامج بإيفاد بعثاتٍ للدعم إلى بابوا غينيا الجديدة، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقيرغيزستان، ومالي. وتكميلا لهذا الدعم، أدارت الوحدة تقييمات أجريت في سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤ أنشأت الوحدة أيضا منتدى للممارسين يستهدف المستفيدين من الصندوق، كوسيلة لحفز دعم الأقران واستخلاص الدروس المستفادة.

## سادسا - خاتمة

٧٦ - حقق صندوق بناء السلام هدفه السنوي المقرر في مجال البرمجة، إذ خصص في عام ٢٠١٤ مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمشاريع جديدة لبناء السلام. ويدعم الصندوق في الوقت الراهن برامج لمساعدة البلدان على الخروج من الأزمات والحد من خطر الانتكاس، تُنفذ فيما يزيد عن ٢٠ بلدا. وفي أوائل عام ٢٠١٤، استُكمل الاستعراض العالمي الأول من نوعه لصندوق بناء السلام. وقد أبرز الاستعراض الأهمية الحيوية للصندوق بالنسبة إلى جهود الأمم المتحدة في مجال توطيد السلام، كما حدّد عدة مجالات يمكن إدخال التحسينات عليها. وتعكس خطة عمل الصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ التحسينات والابتكارات المقترحة، ومن أمثلتها تقديم الدعم المباشر إلى الحكومات على سبيل التجربة والتصدي لديناميات النزاع العابرة للحدود. وتكفل خطة العمل أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام للبرمجة المراعية للمساائل الجنسانية من خلال إطلاق المبادرة الثانية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى نجاح صندوق بناء السلام في وضع برامج مبتكرة بوتيرة متسارعة، سيبدأ الصندوق العام الجديد في سابقة هي الأولى من نوعها برصيد يقل عن المبلغ اللازم لخطة البرمجة المقررة وتكلفتها ١٠٠ مليون دولار. ولذلك سيكون جمع التبرعات أولوية من أولويات عام ٢٠١٥.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، يطلب عدد متزايد من البلدان الحصول على الدعم. وفي حافظة المشاريع القطرية الحالية، ثمة طلب على توسيع نطاق البرمجة. وتبحث الحكومات وشركاؤها عن التمويل المتعدد السنوات لكي تتمكن من التوسع في البرامج بسرعة من أجل تهيئة الدعائم المؤسسية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في أجواء سلمية. وقد ساعد التمويل الحفاز الذي يقدمه الصندوق على ذلك، لكن ثغرة التمويل لا تزال كبيرة. ومع تبين نجاح صندوق بناء السلام كأداة لها قيمتها، فإن الفرصة سانحة لدراسة سبل التوسع في أنشطة الصندوق وذلك أثناء استعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥ وفي إطار أعمال الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.